

وكذا

فإنه في رواية أخرى وهو نصيب الخنثى ويسقى  
 سبعة الذكور ولو كان بدل الذواتي فإنها جع من  
 اثني عشر ابرع فيكون للخنثى سبعة وللانثى خمسة ولو  
 كان مع الخنثى ابن وبنات فأذا فرضت ذكرين وبنات  
 كان المال الخماسا واذا فرضت ذكرا وانثيين كان  
 ارباعا فغضب اربعة في خمسة يكون عشرين لكن لا يفرق  
 بحاصل الخنثى نصف صح فغضب مخرج النصف وهو  
 ثمان في عشرين فيكون اربعين فيصح الفريضة بغير  
 كسر فان الفوق منهم زوج او زوجة صح مسألة الخنثى  
 وشركهم اولادون الزوج او الزوجة ثم ضربت مخرج  
 نصيب الزوج او الزوجة فيما اجتمع مثاله ان يجتمع  
 ابن وبنات وخنثى وزوج وقد عرف ان سهم الخنثى  
 وشركها اربعون فغضب مخرج سهم الزوج وهو اربعة  
 في اربعين فيكون مائة وستين يعطى الزوج الربع  
 اربعين ويسقى مائة وعشرون فكل من حصل له او لا  
 سهم حسنة في ثلثه فاجتمع فهو نصيبه من مائة وستين  
 ذلك ان ابوان او احداهما خنثى فللابوين السدس  
 وان لم يكن الحسان اخرى فغضب حسنة في ستة  
 يكون للابوين احد عشر وللخنثى تسعة عشر ولو كان

مع م

بجنايه فهو امارة وان اختلفا فهو ذكر وهي رواية شرعية  
 القاض حكاية لفعل على عليه السلم واجتبا بالاجماع  
 والرواية ضعيفة والاجماع لم يتحققه اذ اعرف في ذلك  
 فان انفر احد المال وان كانوا اكثر فعلى القوم بالاربع  
 يفرع فان كانوا ذكورا واناثا فالمال بينهم سواء الا ان  
 بعضهم انما افل كل ذكر مثل حظ الانثيين وكذا العير  
 لو قبل بعد الاصلاح وعلى ما اخبرناه يكونون سو  
 في المال ولو كانوا مائة لتساوهم في الاستحقاق ولو  
 اجتمع مع الخنثى ذكر سبعين قيل يكون للذكور اربعة  
 اسهم وللخنثى ثلثة ولو كان معها انثى كان لها سهمان  
 وقيل بل يقسم الفريضة مرتين ويفرض كل مرة ذكر  
 وفي الاخرى انثى ويعطى نصف الصبيين وطرفتي  
 ان ينظر في الاقوال فيمكن قسم فريضة ما منه ونظر  
 مخرج احد الفرضين في الاخر مثال ذلك خنثى وذكر  
 فنرضها ذكرين فطلب ما لا له ثلث وثلثة نصف  
 وهو اربعة ثم نرضها ذكر وانثى فطلب ما لا له ثلث  
 وثلثة نصف وهو ستة وهما استغنان بالنصف  
 نصف احد الخنثيين في الاخر فيكون اثني عشر فحصل  
 ثمان النصف وهو ستة وثان الثلث وهو اربعة

ع  
 الفريضة  
 في الاخرى  
 نصف ونصف

مكون